

أهين عام الغرفة العربية - الألمانية عبد العزيز المخلافي لـ "العمران العربي": القطاع الخاص العربي يهتلك الخبرة اللازمة لتنفيذ المشروعات التنهوية الاستراتيجية



عبد العزيز المخلافي

أجرت مجلة "العمران العربي"، حواراً مع الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية عبد العزيز المخلافي، جرى التطرق فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العربية وضرورة رعاية الدول لها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

كما تطرق الحوار إلى السياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها لصيانة الاقتصاد العربي من الصعوبات الراهنة التي تواجهه، إضافة إلى الرؤية الممكنة لتحقيق التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة. كما تناول الحوار، التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الدول العربية، بالإضافة إلى مواضيع أخرى تم التطرق إليها، وفي ما يلي مضمون اللقاء.

حوار: ليال خليل

مليون يورو يمثل أحد أهم عناصر نجاح الاقتصاد الألماني، إذ تساهم هذه الشركات بتوفير 60 في المئة من أماكن التوظيف ونحو 80 في المئة من أماكن التدريب والتأهيل وحوالي 35 في المئة من مجمل إيرادات الاقتصاد الألماني، دون أن ننسى أن هذا المشاريع والشركات المتوسطة والصغيرة الحجم تمثل 99 في المئة من عدد الشركات الألمانية.

■ ما هي السياسات والتشريعات المقترحة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ وكيفية إيجاد آلية لتوحيد هذه السياسات والتشريعات لدعم هذه المشاريع؟

هنالك حزمة كبيرة من الإجراءات والسياسات التي تساعد على تأسيس الأعمال والتي تبدأ بتسهيل إجراءات وشروط تأسيس المشاريع، ووصولاً إلى منح القروض والتسهيلات المصرفية وكذلك التسهيلات والاعفاءات الضريبية وغيرها من السياسات التي تعمل على تشجيع التوسع في الاستثمار الأصغر.

أما بالنسبة لجهة إيجاد آلية لتوحيد السياسات، فلا بدّ من مراعاة

■ أثر تراجع أسعار النفط سلباً على الدول المنتجة والمصدرة له، وبالتالي على الناتج القومي لهذه الدول وعلى حركة الاستثمار العربي، برأيكم ما هو تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اقتصادات البلدان العربية؟

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وظائف هامة في الاقتصاد خصوصاً لناحية مواجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض الانفاق على البرامج الاجتماعية للدولة.

من جانب آخر، تمثل هذه النوعية من المشاريع عاملاً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستهلاك، وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الدورة الاقتصادية للمجتمع. وهنا يجب الإشارة إلى النموذج الاقتصادي الألماني والذي تلعب فيه الشركات المتوسطة والصغيرة أيضاً دوراً محورياً في الحفاظ على الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ أن هذا النموذج من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ألمانيا والتي يقل عدد موظفيها عن 500 موظف كحد أقصى ويقل دخلها السنوي عن 50

يدخل في تصنيفها الجوار الجغرافي المباشر، كتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل التي من الممكن أن تميز علاقة دولتين عربيتين ببعضهما.

وهذا النوع من الاتفاقيات يسهم بشكل إيجابي في تعزيز التكامل العربي، فهو يمثل خطوة في طريق هذا التكامل على المستوى العربي الأشمل، وبالتالي فإن تأثير الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية بين الدول العربية سيكون إيجابياً على السوق العربية المشتركة، حيث مع الأسف، فإن التجارة البينية العربية لا تزال تراوح عند مستويات ما بين 8-10% منذ عقود والأسباب في ذلك يعود بعضها إلى تشابه البنى الاقتصادية العربية أو اعتماد التصدير على سلع محدودة مثل النفط والغاز.

■ ما الدور الذي يلعبه القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة التي طرحتها الأمم المتحدة لعام 2030 وتبنتها جامعة الدول العربية؟

إن الخطط ومشاريع التنمية المستدامة السبعة عشرة التي وضعتها الأمم المتحدة بهدف إنجازها حتى العام 2030 والتي تتضمن القضاء على الفقر وعلى الجوع بالإضافة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الصحة والتعليم الجيد وغيرها من الأهداف، هي مسؤولية تضامنية بين الجانب الحكومي والقطاع الخاص، حيث يحتاج تنفيذ خطط من هذا النوع وبهذا الحجم وبهذه الأهمية بمساهمة ومشاركة فاعلة من جانب القطاع الخاص العربي، حيث أن أهم وأغلب مشاريع التنمية الاستراتيجية التي تم تنفيذها في أكثر من دولة عربية، كان القطاع الخاص بارزاً في إنجاز هذه المشاريع.

يملك القطاع الخاص العربي الخبرة والقدرة اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الاستراتيجية في المستقبل. أما دور الدولة فيجب أن ينتقل من القيام بالمشاريع وتنفيذها إلى توفير وضمان الإطار الملائم للعمل الاقتصادي.

■ ما هي الخطط المستقبلية التي بنظركم تساهم في تعزيز دور المرأة في مجال ريادة الأعمال؟

مشاركة المرأة ودورها في ريادة الأعمال وقيادة الاقتصاد، قضية لا يقتصر وجودها على دول العالم العربي فحسب بل تمتد إلى دول ومجتمعات لها باع طويل في هذا المجال، مثلما هو الحال في ألمانيا وأوروبا والتي لا تزال مساهمة المرأة الاقتصادية فيها غير مرضية أو مقنعة. ومن هذا المنطلق من واجبنا كأفراد ومؤسسات وحتى حكومات

الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الدول العربية عن بعضها، حيث أن هنالك دولاً عربية تعتمد في اقتصادها على الزراعة بالدرجة الأولى، في حين أن دولاً أخرى يمثل قطاع الخدمات المحرك الرئيسي لاقتصادها، بينما تتوافر لدى دول أخرى مزايا نسبية ومنها الدول التي تتوافر لديها موارد طبيعية كالنفط والغاز، إلا أن ذلك لا يمنع بطبيعة الحال من البحث عن القواسم المشتركة ووضع القواعد العامة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

■ ما هي السياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها لصيانة الاقتصاد العربي من الأخطار التي تهدده؟

يعتبر الاقتصاد شديد الحساسية تجاه أي تراجع في الاستقرار السياسي والأمني داخل بنية أي مجتمع، وفي ظروف من هذا النوع يجب أن تكون الأولوية للعمل قدر الإمكان على تجنب الأنشطة الاقتصادية تبعات أي اختلالات أمنية أو سياسية، وطمأنية القطاع الخاص وعدم دفعه ليكون أحد أدوات الصراع حتى يبقى قادراً على العمل، وعلينا أن ندرك أنه وكما يتأثر الاقتصاد سلباً بتداعيات عدم الاستقرار فإنه في الوقت نفسه يستطيع أن يكون أحد ضمانات عودة الاستقرار.

■ هل من الممكن الحديث عن تكامل اقتصادي وتعاون بين القطاع الخاص العربي في ظل الأزمات السياسية الراهنة؟ وما هي آفاق نجاحه والأسس التي ينبغي البناء عليها؟

التعاون الاقتصادي بين القطاع الخاص العربي كان وما زال وسوف يبقى مستمراً وموجوداً، فالأزمات مهما كان نوعها قد تؤثر مرحلياً على مدى قوة وحجم هذا التعاون، إلا أنها لا تستطيع إيقافه بشكل نهائي، والخبرة العربية في هذا المجال طويلة، وأعني هنا الخبرة في استمرار التعاون بالرغم من الأزمات. أما بالنسبة إلى الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا التعاون فهو العمل على قاعدة المصلحة المشتركة وأسس الأعمال الواضحة والتي على أساسها يمتلك هذا التعاون فرصاً عالية للنجاح والتطور.

■ هل تعتقد أن الاتفاقات التجارية والاقتصادية الثنائية بين الدول العربية تساهم في توسيع دائرة التكامل العربي؟ وهل تؤثر سلباً أم إيجاباً على استمرارية اتفاقية الجمارك الموحدة أو السوق العربية المشتركة؟

الاتفاقات التجارية والاقتصادية الثنائية بين الدول العربية تعني أن هناك خصوصية ما بين دولتين عربيتين أو أكثر والتي من الممكن أن



على هامش فعاليات للغرفة العربية - الألمانية

من الاتحاد الأوروبي على منطقة اليورو وعلى الدول العربية، لأن ذلك يعتمد إلى حد بعيد على نتائج مفاوضات خروج بريطانيا وماهية الوضع الذي ستخذه العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، لكن وبشكل عام لا يمكن توقع حدوث آثار إيجابية جداً لـ "البريكست" على الاقتصاد الأوروبي أو البريطاني خصوصاً على المدى القصير.

وبشكل عام يمكن النظر إلى الأمر من زوايا مختلفة، فهناك دائماً إيجابيات وسلبيات، فالآثار السلبية التي ستترتب على بريطانيا تتمثل بانتقال العديد من شركات المال والبنوك إلى مدن أخرى داخل الاتحاد الأوروبي والتي تعد مدينتي فرانكفورت وبرلين الألمانية صاحبتا الفرصة الأكبر في أن تتحول إحداهما إلى عاصمة للمال في الاتحاد الأوروبي. يضاف إلى ذلك فرض قيود على التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي والذي سيدفع بالشركات الصناعية وشركات الخدمات أيضاً إلى الانتقال من بريطانيا، كما أن الاتحاد الأوروبي يطالب بريطانيا بالتزامات مالية بنحو 60 مليار يورو. ولكن في المقابل سيوفر هذا الخروج لبريطانيا قدرة اتخاذ القرار بسهولة.

وفيما يتعلق بمدى تأثير البريكست على الدول العربية فهو أيضاً مسألة متعددة الأوجه، فمن ناحية السلبات فسوف تتراجع الإجراءات الخاصة بالتصدير على الاتفاقيات الخارجية مع بريطانيا وحدها، لكن في الوقت ذاته سيصبح لزاماً على المصدرين العرب التعامل مع حزميتين من المعايير والإجراءات في أوروبا.

أما الناحية الإيجابية فستتمثل بزيادة التنافس وتراجع مخاطر الاحتكار، إذ يتوقع أن تشهد بريطانيا والاتحاد الأوروبي تنافساً في مجال جذب الاستثمارات والبحث عن أسواق للصادرات وهو ما يُتيح للشركات والمؤسسات الاقتصادية العربية خيارات أوسع وعروض أفضل.

ليس فقط تعبيد الطريق أمام مشاركة اقتصادية أفضل للمرأة بقدر منح المرأة الأدوات اللازمة من تعليم وخبرات ومنظومة قوانين حتى تتمكن هي بنفسها من شق الطريق الذي يناسب طموحاتها وامكاناتها وبالطبع مع استمرار دعمنا لها.

وفي هذا المجال، ستعمل غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية على تنظيم قمة اقتصادية سنوية لرائدات الأعمال العرب والألماني والأوروبيات من أجل إيجاد إطار لتبادل الآراء والخبرات وتعزيز دور المرأة الاقتصادي في المجتمعات العربية.

■ برأيكم هل هناك وعي عام بمكانة ودور القطاع الخاص في بلورة وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وعملية التنمية وتحقيق التوازن الاجتماعي؟

الوعي الشعبي والحكومي يعتمد في الأساس على بنية المجتمعات، ويشكل التعليم حجر الزاوية في هذا المجال، وبالتأكيد هذا الوعي موجود وقائم ويزداد اتساعاً.

وقد قدمت وتقدم إدارة التحولات الاقتصادية، الاثبات على أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في دعم وإدارة التحولات في المجتمعات. ويكفي هنا أن نشير إلى أن أغلبية العمالة والوظائف في أكثر من بلد عربي تعمل لمصلحة القطاع الخاص.

■ ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على منطقة اليورو بشكل عام والدول العربية بشكل خاص؟

من المبكر الآن الحديث بشكل محدد ودقيق عن نتائج خروج بريطانيا